

ساعدت لا تجوز عند غاها خلا فالجوز لولا هذا ان كانت
 ساعدت عندها ثم بالبعاء والاعمال باط وان التواضع
 باسرى الماء جارية عند غاها خلا فالجوز الماء المكون طاهر
 كبح الاويك ان يوضعا بغير ان وجد وان لم يوجد الطاهر
 فحكم الماء المطلق **فصل** في النجس لو كان بعد النجس
 فزور بعض الماء دون سائر اعضائه غير انه اذا غسل
 بسبل الماء على يديه فوضعه لم ينم اذا لم يجد الماء علم انه
 وماء يجوز ان ينم مطلقا الا جردا الجرد الماء علم انه
 جفته في نصف ثوب لا يقدس وان لم ينم ذلك السباوي
 ينم ويصحب ويبيد حتى يوصف صفة ادى وهو ان
 صلب يفسد وكذا الاسر في دار الجيب اذا اشتم الكفار من
 الوضوء ينم ويصحب فضا في حق الوقت ثم يبدؤها اذا خلص
 ماء سبل بين جنب وجانب ويست وهو ينجى لاجدها
 فالجنب اولى به لان غداه في غسل الميت وجلب المرأة
 تنم وتنم في الرجل وان كان مشترك بينا هم النجس به
 وكيفية ان ينم بديه المصعد ثم يقض بديه بخلاف
 ما يشاء من النجس حتى لا يكون مثله ثم ينجى ثم ينم
 بديه الى الارض وينقض ويصح ظاهر الارض المني بالخص
 والنجس والدرع مع شئ من الكف اليسرى متبدا بروس
 الاصابع الى الاصابع المرفوع ثم باطنها بالمسحة والاصابع
 روس الاصابع وهكذا يفعل بالاربع اليسرى وشمال اليمين
 ما الكف لا ينم استعمالا وقتل ينجى لان التراب اليسرى
 مستعمل ولو احتلط الرماد بالتراب فان كان الغائب
 التراب يجوز النجس والا فلا ويجوز بالاربع يدها فان كانت
 اوعى مدحرف ولا يجوز بالحق الماني واخذت قوله الجنب
 والمصحح هو الجواز ولو نيم للوضوء والاذان اوالقائه
 لا يجوز ان يصفى به حذو النجس ولو نيم لصلوة الجنابة
 او سجدة التلاوة ويجوز ان يصفى به لانها عماد فان
 مقصود فان بالذات وقتها جاز في الوضوء والوضوء
 حسب لصلوة الجنابة جاز والنم على النجس ليس بقية
 مريض ينجى غير فالتب على الموقف ووضوء النجس وقت
 الميت على النجس والمستحب في النجس المستحب ان ينجس
 وان فصل يبرئ ولا يبرأ من النجس وينقضها بغيره

بده والبرية بالوجه باليد اليمنى ثم اليسرى جماعة من
 المسلمين اذا وجدوا ماء فغابرا ما يتوضأ احرى بيقين
 عليهم لان كل واحد صار قارا على الماء الا ان يكون يقين
 بغير النجاسة فلا ينجس ثم لا في هذا الماء لا يقين
 في غسل لا يجوز النجس للسلطان في صلوة الجنابة لا ينظر له
 وكذا كاره ينظر له في صلوة الجنابة لا ينظر له
 مع ريقه ماء وعنده اوجه علم ان ساه اعطاه لا يجوز النجس وان
 كان في ظنه لا يعطيه ينجى وان شك في اعطاه ينجى وصف ثم ساه
 فاعطاه ينجى لا تظهره كان فادرا والا فلا يبرأ يقين بالنجس
 فاحي رجلا ارضه ما فاق صلوة ثم ساه الماء فاعطاه لا يعطى
 لان الذم بالاجرة بالبرية وذكر في جامع الصغير انه بعد
فصل في السج السج على لفت هذا بالسج وكحل النبل
 افضل اخرا بالبرية والشفقة وتوضيح على خت مغوذ من ليد
 حاز وكذا على صاروح ان كانت اللدانة ذات طائفتين و قد
 غدها برطبات حيث لا يدخل فيها ثلث اصابع اليد اليمنى
 شيخ بدر الدين القاسمي من النجس الكبراس لم اجدها
 في الاية الثلث على جواز السج على الخت كركه القياس جواز
 لفت في فتاوى الشافعي ان ما ينس الكبراس الجرد خت
 لفت يجب ان يسج السج على لفت تكون فاصلا وقطعة كبراس
 يلف على الرجل لا ينجى لكونه غير مقصود بالنس كركه
 الكبراس ان يجوز السج لان لفت النجس الصالح اذا لم يكن فاصلا
 فان كان لا يكون الكبراس فاصلا اوله لم لا ينجى رجله
 يسج على خفيه جاز كيف يكون الجواز في هذا فتا ليد
 حتمه وينس في الماء ودخل الماء في خفيه حتى غسل رجله
 ثم وضوء بلية الاعضاء ثم احدها جاز السج على خفيه في
 في القلاط فاصاب الطل خفيه قبل لا يخرج جرم السج
 لان الطل ليس نفسا له وان تكون في النجس في الجرد
 لا يضره ينقلب ماء وعليه هذا الخلاف جواز الوضوء
 والمسح منه الرجل المقطوع احدى رجله اذا لم ينجس
 بالرجل المصعوق لا يجوز المسح عليه الا ان يكون خفة
 وقد ينجى بعد المقطوع مقدار ثلث اصابع وان لم ينجى بهذا
 المتكسر ينجى المقطوع ويترك المقطوع ان لم ينجى بوضع
 اليد وتوضيح على خفيه ودخل الماء احدى رجله